بعد التحسن الأمني الذي شهده

العراق يبدأ مرحلة جديدة في علاقاته العربية والاقليمية

نوري المالكي مع خليفة بن زايد ال نهيان

متابعة : سعد القصاب

قبل وقت قصير من الزيارة المتوقعة للملك الاردني عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الى العاصمة بغداد. وصل امس الاول رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الامارات في زيارة استغرقت يومين تكللت بشطب الديون الاماراتية البالغة مايقارب ٧ مليارات دولارضمنها الفوائد ، والاعلان عن اعادة فتح سفارتها في بغداد وتسمية سفيرها.

الى ذلك كشف الناطق باسم الحكومة عن نية المالكي زيارة بعض البلدان الاوربية مثل ألمانيا وايطاليا نهاية الشهر الجاري .

وهو الامر الذي عدّه مسؤولون حكوميون وباحثون عراقيون انفتاحاً عراقياً على الدول العربية. حيث قال علي الدباغ الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية في تصريحات صحفية إن "زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الإمارات تهدف الى تمتين العلاقات العراقية – الاماراتية، فضلاً على الانفتاح على الدول العربية والإقليمية".

وأضاف أن "العراق يشهد مرحلة انفتاح في علاقاته الدولية عموماً، وفي علاقاته مع محيطه العربي خصوصا". ولفت الانتباه الى أن " تواصل العراق مع دول الجوار مبني على المصالح المشتركة والمتبادلة وتأسيس موضوعي في السياسات العراقية الطامحة الى تفعيل علاقات حسن جوار وتعاون مع المحيط الإقليمي" .

تعزيز العلاقات مع دول العالم

من جهة اخرى قال: وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي في تصريح صحفي إن "هناك حركة ناشطة للحكومة وللديبلوماسية العراقية في الانفتاح على دول الجوار والتنسيق معها بما يخدم مصالح العراق". وأضاف أن "الزيارات الأخيرة التي قام بها المالكي الى كل من الأردن وايران حققت نتائج ايجابية للبلاد ". وتابع أن " جدول الزيارات لا يقتصر على دول الجوار فقط، وانما سيشمل دولاً أوروبية لتعزيز العلاقات العراقية بدول العالم" .

وتستعد بغداد لاستقبال العاهل الأردني عبدالله الثاني في أول زيارة يقوم بها ملك أو رئيس عربي الى بغداد منذ عام ٢٠٠٣، وأوضح الدباغ في هذا الشأن أن الزيارة تهدف إلى تطوير العلاقة الثنائية بين البلدين في نطاق المصالح المشتركة. وذكر بيان لوزارة الخارجية العراقية أن وفداً من وزارة الخارجية الأردنية سيزور العراق من أجل الإعداد لفتح السفارة الأردنية في بغداد.

وأشار إلى أن الوفد الأردني يعمل من أجل الإعداد لفتح السفارة الأردنية في بغداد الذي من المؤمل أن يقدم أوراق اعتماده خلال الأيام المقبلة. ونقل البيان عن وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي أن فتح السفارة الأردنية في بغداد يأتي في وقت مناسب ومهم جداً وسيساهم السفير الجديد في دفع مستوى العلاقات وتطويرها. وأكد الاتفاق على تقديم التسهيلات والإجراءات اللازمة لإعادة فتح السفارة الأردنية.

وفي السياق ذاته اتفق باحثون عراقيون على ان التحسن الأمني الذي شهده العراق خلال الاشهر القليلة الماضية، اسهم في انفتاح الدول العربية والاقليمية على العراق، وتنامي مستوياته، ففي حين ربط بعضهم التحرك الدبلوماسي المكثف الذي يقوم به العراق حالياً، بأهداف أمريكية لتفعيل محور الاعتدال العربي، عدّه البعض الآخر ثمرة لمسيرة طويلة من التحرك العراقي تجاه أشقائه العرب، وتنامي الوعي بأهمية الحضور العربي في الساحة العراقية.

واقعية سياسية جديدة

يرى الباحث والمحلل السياسي إبراهيم الصميدعي، أن الحديث عن انفتاح دبلوماسي عراقي على محيطه العربي بدأ مع بداية الحديث في داخل الولايات المتحدة عما يسمى بتفعيل محور الاعتدال العربي، وقد آن الأوان لحصد النتائج.

وأوضح أنه وفي ظل السياسة الواقعية الجديدة التي بدأت الإدارة الأميركية تنتهجها، وبتفعيل مجموعة الاعتدال العربي، "تم دفع عرب أمريكا إلى العراق، والعراق إلى هؤلاء العرب". معرباً عن اعتقاده "أن هذا الحديث سابق للاتفاقية الستراتيجية الأمريكية" وأن الاتفاقية الأمنية "هي شان أمريكي وعراقي بحت لحد هذه اللحظة".

وأشار الصميدعي، إلى أن التحرك العراقي والعربي في هذه المرحلة بالذات جاء متزامنا ومتفقا مع السياسة الأوربية التي تحاول عزل سوريا عن إيران وفك الارتباط بينهما. وأوضح أن الانتصار الكبير على الإرهاب مهد الطريق أمام رئيس الوزارء نوري المالكي "لأن يمارس دوره بصفته رجل دولة وليس رجل سلطة". مشيرا إلى أن العراق افتقد منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، إلى وجود رجل الدولة الذي يتصرف على وفق مصالح الدولة وهذا ما "بدأ يفعله رئيس الوزراء حالياً انعكاساً واقعياً لحركة الدولة وتأثيرها في محيطها وتأثير محيطها فيها".

وذكر أن العراق الجديد "ورث دولة عزلتها سياسات النظام السابق عن دورها العالمي والإقليمي"، مشيراً إلى أنه عندما جاءت الطبقة السياسية الحديثة وجدت أن هذه الدولة مهما حاولت أن تتصرف فإنها "تعاني من منتهى العزلة".واستثنى من ذلك الجارة إيران "التي حاولت أن تمارس دورها على هذه الدولة الناشئة" واتضح خلال الخمس سنوات الماضية أن إيران "تسير باتجاه معين يختلف تماما عن الاتجاه الذي تسير فيه الدولة العراقية".

فيماأعرب المحلل السياسي والأكاديمي د.سعد الحديثي عن "عدم اعتقاده بوجود علاقة مباشرة بين الاتفاقية الأمنية والتحرك الدبلوماسي العراقي الذي تقوم به الحكومة حاليا"، مستثنيا من ذلك "زيارة المالكي لإيران".

وبين أن الوضع الأمني المتأزم الذي شهده العراق في السنوات السابقة "أسهم في عرقلة جهود الحكومة للتواصل مع دول الجوار والعالم". وإن كان قد حمل الحكومة "مسؤولية التقصير في هذا المجال". وأفاد أن هنالك قراءة سياسية وصفها بال"قاصرة"، وتوجها دعاها بال"فئوي" من بعض القوى السياسية التي استأثرت بمقاليد القرار في الحكومات السابقة، بل "وحتى في الحكومة الحالية في مرحلة من المراحل".مبينا أن تلك القوى "ارتأت عدم أهمية إقامة علاقات مع دول الجوار والعالم".

لافتاً النظر إلى أن هذه القوى "عمدت إلى ترسيخ القطيعة مع دول الجوار ولاسيما العربية منها" على وفق اعتقادات غير موضوعية منها "أن هذه الدول ناصرت النظام السابق أو أنها تصدر الإرهاب إلى العراق"، مكررا القول "أن هذه الاتهامات بنيت على أسس غير موضوعية قائمة على منطلقات فئوية بصورة أو بأخرى".

الحراك الدبلوماسي والاتفاقية الامنية

أما الباحث والمحلل السياسي عباس الياسري، فيرى أنه "ليس من الممكن الربط بين التحركات الدبلوماسية الأخيرة والاتفاقية الأمنية".وأضاف أن هذه التحركات "نتاج مسار طويل قامت به الحكومة العراقية"، وأن الجانب العربي، شعر هو الآخر بأنه "بدأ يفقد الكثير داخل الساحة العراقية فبدأ بحث الخطى لملء الفراغات الموجودة داخل الساحة العراقية".

وبشأن علاقة هذه التحركات بالأوضاع الأمنية، قال "هنالك مجالات كثيرة تحشى الدول العربية أن تفقد المبادرة فيها، منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو أمني مع وجود تنافس قوي من دول إقليمية مثل إيران وتركيا ودول العالم الأخرى". وبين أن هنالك "نظرة واقعية بدأت تسود الدول العربية الآن تجاه العراق"، وأن هذه المبادرات تأتي من دول وصفها بال"أكثر اعتدالا ولديها نظرة اقتصادية أعمق من النظرة السياسية والأمنية ومنها الإمارات وعمان".

إلى ذلك قال صادق الركابي المستشار السياسي لرئيس الوزراء أن العراق "يمتلك الإرادة والرغبة المخلصة للتقارب مع دول الجوار كافة لاسيما بعد التحولات الإيجابية في المجال الأمني بعد تنفيذ (صوله الفرسان) في البصرة وما أعقبها من استقرار".

وأضاف الركابي "أن المزاج العربي والإقليمي يشهد تحولا باتجاه العراق" مبديا ترحيب العراق بهذا التحول واستعداده التفاعل معه لما فيه المصلحة المشتركة".

واشار إلى أن الإعلان عن زيارة العاهل الأردني عبد الله الثاني ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، إلى العراق بموعدين معلنين، والإعلان عن جدول زيارات المالكي إلى الخارج قبل حدوثها، إنما "يدلل بنحو واضح على حالة التحسن الأمني والاستقرار في البلاد".

وأعرب عن أمله بأن تسهم هذه السلسلة من اللقاءات الرفيعة المستوى "عن بدء مرحلة جديدة ومتطورة في علاقات العراق مع محيطه العربي والإقليمي من شانها طي صفحة الماضي بكل سلبياته وتداعياته وإلى الأبد".

خمس سنوات على التغيير ومازال هناك عراقيون بلا هوية

بغداد / المدى

عمدت الحكومة العراقية السابقة اواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي الى اتخاذ قرار بترحيل الاف المواطنين العراقيين بحجة انهم من التبعية الايرانية، لاسيما مع نشوب الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) .

ام محمد تتذكرذلك الموقف قبل نحو ثلاثين سنة وتقول أنها كانت موظفة في احدى دوائر الدولة آنذاك، وفوجئت أثناء عودتها إلى البيت بوجود سيارة نقل كبيرة تبين لها فيما بعد أن قرارا صدر بترحيل جميع أفراد عائلتها إلى إيران بحجة "أنهم من التبعية الإيرانية".

وجدت أم محمد نفسها في عصر يوم نيساني متقلب الأجواء على حافة الحدود بين العراق وإيران بعد أن تم زجها مع طفليها وزوجها وعوائل كثيرة أخرى في سيارة نقل غصت براكبيها لتتحول فجأة من عراقية (إيرانية الأم)، إلى لاجئة تبحث عن حقوق ضاعت بين حكومتين متقاتلتين.

وتابعت "أرغمتنا الظروف القاهرة على البقاء أكثر من عشرين سنة في إيران دون الحصول على أي من حقوق المواطنين هناك أو تقديم طلب لجوء."

وعن أسباب عودتها للعراق تقول "هو وطني الذي ولدت فيه وتزوجت احد أفراده وأنجبت فيه اثنين من أبنائي"، مشيرة الى انه "لم يتوفر لنا في إيران الإحساس بأنه وطننا ولم نعامل بشكل جيد لأننا في نظرهم عراقيون نزاحمهم على فرص العمل والعيش" خصوصا ان العراق "كان في حالة حرب معهم".

وبهذا الصدد كشف ممثل وزارة المهجرين والمهاجرين في مديرية شؤون الجنسية العراقية جلال إسماعيل، عن ضخامة المعاناة التي يتعرض لها البعض من العراقيين في الخارج وخاصة في إيران" حيث يجدون "صعوبة في حصولهم على شهادة الجنسية العراقية" اضافة إلى "صعوبة وصولهم للعراق لعدم امتلاكهم المستمسكات التي تسمح لهم بالعودة وتقديم الطلبات بشكل رسمي وقانوني".

وقال إسماعيل أن "مناقشات عدة جرت بين وزارة المهجرين والمهاجرين ومديرية شؤون الجنسية العراقية بهذا الشأن وتم الاتفاق على حل نهائي يتضمن فتح مكاتب لها في إيران لتسهيل إجراء معاملات المهجرين والمهاجرين هناك، بعد موافقة وزارة الداخلية الإيرانية".

وأضاف أن عدد شهادات الجنسية العراقية الخاصة بمعاملات التجنيس في مديرية شؤون الجنسية خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي بلغ لأول مرة (٣٨) للعرب، و (٣٢) للأجانب، و (٣٦٦) للتبعية الإيرانية.

من جانبه قال مدير عام الدائرة القانونية في وزارة الهجرة والمهجرين محمد صالح في تصريح صحفي أن وزارة المهجرين "تتابع أوضاع الذين (لا يحملون الجنسية) لمعرفة أوضاعهم القانونية واقتراح آليات خاصة للتعامل مع حالاتهم المختلفة" لافتا النظر إلى أن "رئاسة الوزراء كانت قد دعت إلى تكوين لجنة للغرض نفسه لذلك حصل القرار بدمجهما والعمل معا لحل أزمة شريحة واسعة من العراقيين الذين تم إسقاط الجنسية العراقية عنهم بالقرار سيء الصيت ٦٦٦ أيام النظام السابق".

وكان النظام العراقي السابق اصدر قراره المرقم (٦٦٦) لسنة ١٩٨٠ بالاستناد إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ في قرار لمجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في أوائل أيار مايس ١٩٨٠ أن يتم "تسقيط الجنسية العراقية عن كل عراقي من أصل أجنبي إذا تبين عدم ولائه للوطن والشعب والأهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة". وأضاف صالح أن الوزارة عقدت عدة لقاءات وقامت بدراسة بالمشاركة مع مديرية الجنسية العامة، التي فاتحت بدورها دوائرها في المحافظات التي تكثر فيها هذه الشريحة.

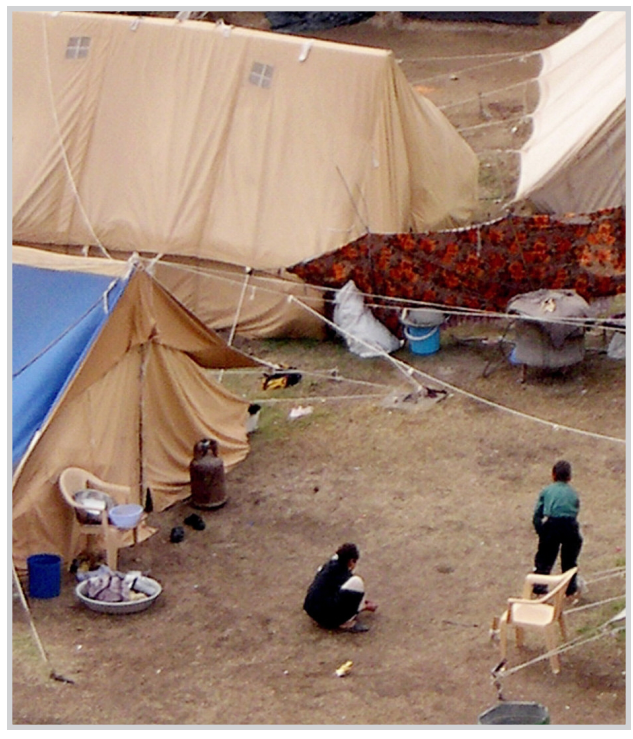

وبشأن العراقي الذي لا يمتلك إثبات شخصية، أوضح صالح أن "الطرق أمام هذه الشريحة مفتوحة"، حيث يحق لمثل هذا الشخص "أن يقدم طلبه إلى دائرة الجنسية العامة على أن "يقدم إثباتات من السجلات السابقة أو من الشهود"، مؤكدا أنها "مسالة ليست شديدة الصعوبة".

وعن المستمسكات التي ينبغي أن يقدمها من لا يمتلك جنسية قال "حسب ما أخبرتنا دائرة الجنسية أن على المتقدم أن يثبت ولادته بالعراق أو تقديم شهود على كونه من أصل عراقي".

وأوضح إن القانون "سمح لكل من ولد من أب عراقي أو أم عراقية أن يحصل على الجنسية العراقية" أما بالنسبة لغير العراقيين الذين توطنوا بالعراق ويودون الحصول على الجنسية العراقية، فهذه الحالة تتعلق بـ"طلب تجنيس" وهي "مختلفة تماما".

وبشأن الكرد الفيليين أن الوزارة "تابعت بدقة قضية الكرد الفيليين وطالبت بان تعود لهم الجنسية"، مشيرا إلى أن هنالك قرارات خاصة بهم و"أن بإمكانهم استعادة جنسيتهم من دون عوائق".

واستطرد "اغلب الذين أسقطت عنهم الجنسية تم تهجيرهم، فيما بقى قسم منهم داخل العراق على الرغم من قرار الإسقاط"

وبالنسبة للكثير من هؤلاء الذين لجأوا إلى السعودية وتحديدا في مخيم رفحة اشار الى ان الجنسية العراقية لم تسقط عنهم"، وهم فئات متعددة من العراقيين وإذا ما كانت لديهم أي مشكلة "فما عليهم إلا مراجعة المحاكم المختصة"

ودعا هؤلاء الأشخاص إلى "جلب بيانات ولادة الأطفال مع إخضاعهم للفحص الطبي في المستشفيات لتحديد العمر فيما يخص جنسيات اطفالهم".

فيما ذكر رئيس لجنة المهاجرين والمهجرين في البرلمان العراقي عبد الخالق زنكنة أن اللجنة قررت أن "تحتضن قضية البدون الموجودين بين الحدود العراقية الكويتية"، وأنها طالبت بضرورة "رعايتهم ومعاملتهم كأي من الموجودين على ارض العراق من الفلسطينيين والسودانيين والعربستانيين وغيرهم".

وأشار زنكنة إلى أن المجلس الوطني "أصدر قراره المتعلق بإلغاء قانون مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٦٦٦) المتعلق بإسقاط الجنسية العراقية عمن أسهموم التبعية"، وأن موضوعهم عولج بالقانون (٢٦) إضافة إلى قرار (١١٧) الذي ألغى جميع القرارات والتعليمات والبيانات والأوامر التي أفضت إلى سحب الجنسية أو إلغائها وإسقاطها عن العراقيين منذ ١٩٥٨ واعتبار كل من أسقطت أو ألغيت أو سحبت عنه الجنسية العراقية، عراقي الجنسية، مع تمتعه بالحقوق القانونية كافة التي تخولها له.

وبشأن العراقيين الذين مزقوا مستمسكاتهم أثناء سفرهم بغية تقديم طلبات لجوء الى دول أخرى، ورغبتهم باستعادة جنسيتهم، قال زنكنة أن هذه الفئة تستطيع أن تسترجع جنسيتها "باللجوء إلى سجلاتها المدنية في العراق وتقديم الشهود"، كما أن بإمكانهم اللجوء إلى "الإحصاءات التي أجريت في العشرينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي" مبينا أن السجلات العراقية "لا تزال محفوظة ومن المؤكد أن الكثير من هذه الشريحة قد سجلوا ضمن هذه الإحصاءات".

وفي كل الأحوال، فإن مرور خمس سنوات على سقوط النظام السابق، كانت برأي الكثيرين مدة كافية لتصحيح اوضاع هذه الشريحة التي ما زالت تبحث عن هويتها، والتي يقولون انها "ما زالت ضائعة".

بن حلي: من ثوابتنا الاساسية وحدة العراق وسلامته الإقليمية

القاهرة / وكالات

قال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في جامعة الدول العربية أحمد بن حلي، امس ، إن العراق يسير نحو "اتجاه ايجابي" وأنه تجاوز الإنزلاقات التي كانت تدفعه لصراع طائفي، متوقعا أن يعاد رسم الخريطة السياسية على اسس مشروعات وبرامج سياسية بعد انتخابات مجالس المحافظات القادمة. وشدد على أهمية الحضور العربي في العراق بتلك المرحلة.

ولفت المسؤول العربي الرفيع، في حديث صحفي النظر إلى وجود "بعض العراقيل" في قضية المصالحة الوطنية. واعتبر أن الشعب العراقي هو صاحب "الكلمة الأولى" في الإتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، مشددا على أهمية إحترام السيادة الوطنية وثروات البلد.

وقال بن حلي إن "كل الأطراف العراقية تريد المصالحة، لكن هناك بعض العراقيل في هذا الموضوع"، مشددا على أن الجامعة العربية "لا تزال مهتمة ومتمسكة بقضية المصالحة الوطنية، لكن المهم هو مدى إستجابة الأطراف المختلفة لذلك"، واشار إلى أن الحكومة العراقية "لها وجهة نظر، وبعض الأطراف من خارج العملية السياسية لهم وجهات نظر أخرى."

لكنه أضاف قائلا "في اعتقادي أن العراق يسير نحو اتجاه إيجابي، والمؤشرات تقول إن العراق تجاوز الإنزلاقات التي كانت تدفعه الى صراع طائفي. واعتقد أن الخريطة السياسية سيعاد رسمها بعد الإنتخابات، ولهذا لابد من حضور عربي عن طريق البعثات الدبلوماسية والوفود والإستثمار، لكي يكون مساندا وحاضرا في العراق."

وعن مطالب بعض الاطراف العراقية التي تستقبلها الجامعة من خارج العملية السياسية، من شيوخ عشائر وأحزاب ومنظمات، قال أحمد بن حلي "كل مطالب هذه الشخصيات أن يعود العراق إلى وضعه الطبيعي ومكانته ووزنه، عن طريق استكمال سيادته وتأهيل مقوماته وقواه الأمنية من الجيش والشرطة، وإطلاق عملية إعادة البناء، والوفاء بالإلتزامات العربية والإقليمية والدولية تجاه العراق في جميع المجالات."

وأردف "كلمة المصالحة أصبحت على لسان كل من يدخل هذا البيت (الجامعة العربية)، والكل يعرف أن الجامعة العربية تتعامل بمسافة واحدة مع كل الفئات وجميع المناطق. وما يهمنا هو الثوابت الأساسية، التي هي الإصرار على وحدة العراق وسلامته الإقليمية، والحفاظ على النسيج العراقي بكل مكوناته لأنها مصدر قوة للعراق، والتعجيل بالخروج من هذه الأزمة المتعددة الأطراف."

وحول موقف الجامعة العربية من الإتفاقية الأمنية (طويلة الأمد) مع الولايات المتحدة، أوضح بن حلي أنه "ليس هناك موقف (محدد) منها، لأن هذه الاتفاقية مازالت في إطار الحوار العراقي الداخلي، والعراق هو صاحب الكلمة الأولى والعليا فيها، والشعب العراقي هو الكفيل بالتحدث عن كيفية بناء علاقاته مع الولايات المتحدة، ووجود أو خروج القوات الأجنبية من أراضيه."

وأضاف "سنتابع ونتحدث ونستمع إلى وجهات نظر العراقيين، سواء في الحكومة أو خارجها، ولكن ما يهمنا هو ألا تكون هذه الإتفاقية على حساب سيادة العراق ومستقبله. نريد لعلاقة أي أجنبي مع دولة عربية أن تكون في إطار احترام السيادة الوطنية وثروات البلد."

وحول تقييمه للوضع الراهن في العراق، بعد آخر زيارة قام بها إليه، في نيسان الماضي، قال السفير أحمد بن حلي "رأيت أن هناك مؤشرات إيجابية في النواحي الأمنية، وهناك إرهاصات تتبلور في إعادة رسم الخريطة السياسية على أسس مشروعات وبرامج سياسية، وليس على أساس طائفي كما كان يجري في السابق. وهناك إصلاح في مسار العراق."

وتابع "لا تزال العملية السياسية تحتاج إلى أن تضم كل العراقيين من جميع مناطق البلاد، لأن المشروع الوطني لبناء العراق الجديد لا بد وأن يكون محل توافق جميع الأطراف، وفي إطار الحفاظ على الهوية العراقية العربية الإسلامية، سواء فيما يتعلق بالدستور أو توزيع الثروات، لأنها تتعلق بمصير كل العراقيين."

وكشف الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية عن جوانب من القضايا التي أثيرت خلال مشاركته، الأسبوع الماضي، في اجتماعات الجامعة العربية مع هيئة الأمم المتحدة، التي عقدت في (جنيف) بسويسرا، وقال " تم التحاور حول قضايا مهمة تتعلق بالعراق، الأولى هي كيف نتعاون على تنظيم ومراقبة وإنجاح الإنتخابات التي ستجري قبل نهاية العام الجاري."

يشار إلى أنه كان من المقرر إجراء الإنتخابات المحلية لمجالس المحافظات في عموم العراق، مع مطلع تشرين الأول ، إلا أن تلك الإنتخابات "أجلت لنهاية العام"، بحسب بن حلي.

وذكر أن المسألة الثانية، التي تمت مناقشتها بين الجامعة العربية والأمم المتحدة بشأن العراق، هي "كيفية الإستفادة من خبرة المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين لمساعدة المهجرين العراقيين، سواء من هم خارج العراق في الأردن وسوريا ومصر والدول الأخرى، أو فيما يتعلق بالنازحين داخل العراق من منطقة إلى أخرى."

وفي هذا الخصوص قال بن حلي " اتفقنا على عدد من الإجراءات بالتنسيق مع الحكومة العراقية، من أبرزها ضرورة تقديم خدمة عاجلة للاجئين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، وفي الوقت نفسه الطلب من الحكومة العراقية رصد مبالغ لتوفير الإمكانيات الأمنية واللوجستية لعودة العراقيين إلى بلادهم بشكل طوعي."

وأضاف " أما الجانب الثالث فهو توسيع العملية السياسية وايجاد توافق بين العراقيين في اطار مصالحة وفي اطار الحوار والتنسيق في هذا المجال."

وذكر بن حلي أنه تم أيضا "بحث تفعيل المنظمات المتخصصة باعادة البناء في النهوض بالمؤسسات العراقية سواء في المجال القضائي او مجال التعليم او الشرطة او غير ذلك."

وأشار إلى أن الاجتماع بحث كذلك في "تأهيل المؤسسات المالية والبنوك خاصة ان هناك ممثلين للبنك الدولي كانوا من بين الحاضرين في الاجتماع."

احداث وشخصيات

لاجئون

حضر أصغر الموسوي ممثل وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية وكيل الوزارة جولة المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية التجارة والتعاون مع الاتحاد الأوربي في بلجيكا . وتم خلال الاجتماعات مناقشة المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء والتي وردت في الاتفاقية، حيث اعترض الموسوي على بعض بنود الاتفاقية معتبراً اياها تشكل قيداً واضحاً على الحكومة العراقية، ومن بين تلك الاعتراضات موضوع العودة الطوعية اذ ان قبول هذا النص يلزم الحكومة بقبول اعادة المهاجرين العراقيين من دول الاتحاد الأوربي واستقبالهم وذلك لان تعريف العودة الطوعية من وجهة نظر الاتحاد الاوربي هو اعطاء مهلة قدرها ٢١ يوماً للمهاجر غير الشرعي للعودة طوعاً الى بلد جنسيته وبعد انقضاء المدة المذكورة يسفر قسراً .

ممر

سلّط تقارير صحفية الضوء على تجارة المخدرات في العراق، مشيرة إلى أن العراق يبرز الآن بوصفه قناة رئيسة لهذه التجارة في وقت تستغل فيه العصابات الثغرات الكثيرة المنتشرة عبر الحدود العراقية الإيرانية لتهريب المخدرات إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا.

وينقل التقرير عن مسؤولين عراقيين القول إن الاتجار بالأفيون والقنب والمستحضرات الصيدلانية قد ارتفع بإطراد منذ سنة ٢٠٠٣، مضيفين أن المخدرات تأتي إلى العراق من أفغانستان بعد أن تمر بإيران. ونسب الى المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف في هذا الصدد إن عددا كبيرا من المهربين اعتقلوا ولا سيما في محافظتي البصرة وميسان.

منظمة

استقبل الدكتور محمد الحاج حمود وكيل الوزارة للشؤون القانونية والعلاقات متعددة الاطراف يوم امس الاول ، السيد حامد التني المدير المعين لمكتب منظمة المؤتمر الاسلامي في بغداد والوفد المرافق له .

وقد رحب السيد الوكيل بالضيوف مستعرضاً استعدادات وزارة الخارجية في تأمين مكتب منظمة المؤتمر الاسلامي في بغداد وتوفير المستلزمات الضرورية له كافة لكي تاخذ المنظمة دورها في اسناد العراق الجديد، كما ثمن حمود الدور الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الاسلامي في دعم شعب وحكومة العراق واهمها تنظيم مؤتمر مكة المكرمة الذي وجه صفعة قوية لكل من حاول انتهاج فكرة الطائفية بين ابناء الشعب العراقي .

كيسنجر

انتقد وزير الخارجية الأميركية الاسبق هنري كيسنجر إدارة الرئيس بوش قائلا إنها دمرت تركيبة العراق برمتها ولم تكتف بالإطاحة بنظام صدام عام ٢٠٠٣،

وفي مقابلة مع مجلة نيوز الأسبوعية النمساوية، حذر من مغبة الانسحاب المبكر للقوات الأميركية من العراق، مشيرا إلى إن ذلك سيؤدي إلى إنتشار أعمال الإرهاب في عموم منطقة الشرق الأوسط والهند، بحسب قوله.